

تقارير

 **ورشة عمل : نحو مكتبة رقمية مصرية: الامكانيات والمتطلبات**

 **المؤتمر الرابع عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات**

المجلة العلمية

قامت الهيئة العامة للمكتبات والوثائق العربية ورشة عمل بعنوان «نحو مكتبة رقمية مصرية: الامكانيات والمتطلبات» في 14 و 15/10/2014 تحت إشراف اللجنة العلمية المختصة على مركز المصنفات البيئية أمة والعصيان المدني بالهيئة العامة للمكتبات والوثائق العربية وذلك للتعريف بالمكتبات الرقمية وكيفية تنفيذها، وكذلك استعراض أنواع المكتبات التقليدية والمكتبات المحسنة والمكتبات الافتراضية والتحول الجذري بها بين طيات المحاضرات العلمية.

فانطلقت العمل ورشة عمل عن المكتبات الرقمية لاستعراض كل أعمال صادرة عن أمانة مكتبات الحاسبات، حيث ذكر أنه يشهد كل أعمال المكتبة في الحاسبات.

ولاً: تم تحديد دور عمل المكتبات في حالة طوارئ بيانات الحاسبات.

ثانياً: تم تعريف الأمانة عن المكتبة إلى المبرر الرئيسي في الحاسبات التي يمكن الحصول على الخدمات الوطانية أي مكان ومن أن يكون وليس هناك أية احتياج المكتبة بحيث أكد أن هذا لا يمكن أن يكون المكتبة في مكان المكتبة، فربما يكون بعيداً عن مكان المكتبة.

ثم تم عرض خدمات المكتبات الرقمية وأشار إلى أنه في حالة عدم المكتبة المتوفرة عليها بيانات المخرج مشيرة إلى أن الاحتياج الإلزامي على معلومات أمانة المكتبات في الحاسبات.

كما بين أن المستهدف من تنظيم الاجتماع على معلومات أي مكتبة دول المبرور إليها.

ورشة عمل

«نحو مكتبة رقمية مصرية - الإمكانيات والمتطلبات»

قاعة المؤتمرات بدار الكتب والوثائق القومية

٢٠٠٣/١٠/١٥

فيفيان محمد عبد السميع

مدير عام مركز الخدمات الببليوجرافية

والحساب العلمي بدار الكتب

أهداف ورشة العمل وتوجهاتها:

أقامت الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ورشة عمل بعنوان « نحو مكتبة رقمية مصرية - الإمكانيات والمتطلبات » في ٢٠٠٣/١٠/١٥ تحت إشراف اللجنة العلمية المشرفة على مركز الخدمات الببليوجرافية والحساب العلمي بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وذلك للتعريف بالمكتبات الرقمية وكيفية استخدامها ، وكذلك موقعها بين أنواع المكتبات التقليدية والمكتبات المحسبة والمكتبات الافتراضية والفروق الجوهرية بينها وبين تلك المكتبات .

الجلسة العلمية :

بدأت ورشة العمل بورقة عمل عن المكتبات الرقمية للأستاذ الدكتور / جمال محمد على ، أستاذ هندسة الحاسبات ؛ حيث ذكر أنه يتم ميكنة أعمال المكتبة عن أحد طريقتين :

أولاً : ميكنة دورة عمل المكتبة من خلال قاعدة بيانات للأوعية .

ثانياً : تحويل الأوعية داخل المكتبة إلى الصورة الرقمية على الحاسب الآلي . وبالتالي يمكن الحصول على بيانات عن الوعاء من أى مكان وفى أى وقت وليس خلال فترة افتتاح المكتبة فحسب ؛ كما أن هذا لا يستدعى انتقال المستفيد إلى مكان المكتبة ، فربما تكون بعيدة عن مكان إقامته .

ثم تناول خصائص المكتبات الرقمية وأشار إلى أنه فى حالة ربط المكتبة المتردد عليها بمكتبات أخرى مشابهة ، فهذا سيتيح الإطلاع على محتويات أوعية الكثير من المكتبات .

كما بين أن المستفيد يستطيع الإطلاع على محتويات أى مكتبة دون الوصول إليها .

وإمكان تبادل أوعية المعلومات بين جميع المكتبات فضلاً عن أن عملية التحديث مستمرة دون تأخير. وكذلك توفير الموارد المالية ، وذلك لعدم الحاجة إلى اقتناء عدد كبير من النسخ من الكتاب لأنه كتاب واحد على الكمبيوتر يكفى لكى يطلع عليه أكبر عدد من المستفيدين .

وفيما يتعلق بالقيود المفروضة أشار إلى أهمية النقاط التالية :

✳ تطوير الأجهزة والأنظمة التى عليها الأوعية الخاصة بالمكتبة للمتمشى مع أنظمة العالم .

✳ حقوق الملكية الفكرية ؛ حيث يجب أن تتم معالجتها مع الناشرين والمؤلفين وأن يكون هناك حد أدنى من الأخلاقيات فى التعامل مع البيانات المتاحة .

✳ الشبكات المحلية والإنترنت ، فالبنية الأساسية الموجودة حالياً فى المكتبات المصرية تتيح البدء فى عمل المكتبات الرقمية .

وطالب فى نهاية كلمته بأهمية الإرتباط بين المكتبيين وأقسام المكتبات وتكنولوجيا المعلومات وأن يتعلم أمين المكتبة كيفية التعامل مع شبكات المعلومات .

ثم قدم د. زين عبد الهادى ، مدير إدارة المعلومات وتطوير النظم - بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ومدرس علم المعلومات بجامعة حلوان، ورقة العمل الخاصة به والتى تناولت خريطة بيانية توضح أهم التعريفات الحاكمة حتى الآن وأن المكتبة الرقمية يمكن أن تكون وحدة متكاملة؛ أى كيان مستقل وأن الاستكشاف مستمر للمكتبات الرقمية ، والخدمات الرقمية للمكتبات حيث تعمل خارج إطار وجودها الفيزيائى ، وذلك من خلال الموردين لقواعد البيانات على الإنترنت ؛ حيث بدأت المكتبات تنسحب عن تقديم الخدمات المجانية ، وأصبحت تجنى الأرباح من وراء خدمات المكتبات الرقمية ، كما عرض خريطة لحدود المكتبة حيث تتمثل فى موقع المكتبة على الإنترنت ومجموعة المواد الرقمية وكوحده داخل المكتبة أو المكتبة ككل ثم تناول قضية الفهرسة داخل المكتبات الرقمية حيث :

- هناك بعض قواعد البيانات الموجودة والبرامج .

- يمكن أن تكون الفهرسة يدوية .

- يمكن أن يكون مزجاً بين النوعين السابقين .

- يمكن نسخ بعض الفهارس الموجودة من بعض الفهارس المتاحة على الإنترنت .

كما ذكر أن كل الأنظمة الموجودة بمصر صممت على أن تتعامل مع نظم المكتبات وليست للتعامل مع أنظمة المكتبات الرقمية .

ثم ذكر د. زين نموذجاً حياً، وهو شبكة المنظمة العربية للتنمية الإدارية؛ حيث تعرض للمسميات الوظيفية بها حيث تم اشتقاق مسميات من المسميات الأساسية، فكما يوجد مسمى مفهرس أصبح هناك مسمى مفهرس مواقع، أيضاً هناك مسمى مدير موقع المكتبة، أيضاً كان يوجد اختصاصى خدمات أصبح يوجد أيضاً اختصاصى خدمات رقمية،... وهكذا.

ثم قام بعرض موقع للشبكة، وهو الذي يتم خلاله:

١- تقديم مجموعة الخدمات المساعدة لتسويق أنشطة المنظمة.

٢- دعم توجهات المنظمة نحو التجارة الإلكترونية.

وقد تحدث أيضاً عن مشاكل التحويل من المكتبات التقليدية إلى المكتبات الرقمية.

ثم قدم ا.د. رفعت حسن هلال، الأستاذ بكلية العلوم - جامعة القاهرة، ورئيس قطاع المراكز العلمية - بدار الكتب والوثائق القومية ورقة عمل عن الفروق بين كل من المكتبات التقليدية والمكتبات الرقمية والمكتبات المحسبة والمكتبات الافتراضية.

حيث ذكر، أن المكتبة التقليدية: هي المكتبة المتعارف عليها والتي تحتوى على مجموعة من الفهارس اليدوية (عنوان - موضوع - مؤلف)

- وأن المكتبة المحسبة هي شبيهة بالمكتبة التقليدية من حيث الأرفف والخدمات، ولكنه يمكن البحث فيها من خلال فهرس إلكتروني على قاعدة بيانات إلكترونية.

- وأما المكتبة الرقمية فهي التي تحتوى على فهرس إلكتروني كما يمكن أن تحول فيها صفحات الأوعية إلى صورة رقمية، يمكن تصفحها من خلال شاشة الكمبيوتر داخل المكتبة أو من خلال الإنترنت.

وأما المكتبة الافتراضية فهي التي ليس لها وجود مادي ولكنه يوجد بها بيانات المقتنيات الموجودة بمجموعة من المكتبات مثال على ذلك «المكتبة الافتراضية لحوض البحر المتوسط»، حيث بها بيانات كل مكتبات حوض البحر المتوسط وقد تأسست في عام ٢٠٠١.

كما تعرض لعدة محاور هامة خاصة بهذا المجال، وهي:

- صيانة التراث الرقمي (المقتنى الرقمي)

Preservation of the digital Heritage .

وهي مهمة مسندة إلى المكتبات والأرشيفات الوطنية

- ضمان القدرة الدائمة على الإتاحة

Guarantying permanent access.

يترجم هذا فى : ١- معدل عالي للتحويل إلى الحالة الرقمية .

٢- أجيال جديدة من الحاسبات .

٣- التغيير والتطور المستمر فى برامج التشغيل والتطبيق .

- وضع معايير قياسية ببيولوجرافية ثابتة للتداول

Presistent Identifires.

وهى تعريفات لا يمكن تغييرها ، حتى إذا تغيرت فهناك من يستدل عليها .

- اتفاقيات الاقتناء والإتاحة .

Deposit agreements.

حيث الإطار القانوني للتداول يكون إجبارياً لا اختياريًا .

ثم قدمت شركة لادس عرضاً موجزاً عن تصورها ؛ حيث ذكر مندوبها أن مرحلة التحويل تتطلب التعاون بين المؤسسات المختلفة حيث سيكون أصحاب هذه القضية هم كل من المكتبيين واختصاصى المعلومات واختصاصى الشبكات .

كما ذكر أن هناك تجربة حالياً بين الشركة ودار الكتب .

ثم تحدث مندوب شركة زيمنس حيث ذكر أن الهدف من بناء المكتبة الرقمية هو الوصول إلى المعلومة الكاملة الدقيقة بسرعة وكفاءة وذكر أن أدوات الوصول إلى المعلومة هى قواعد البيانات ، وفهارس النصوص ، والكلمات المتاحة ، والربط بين النصوص والتبويب ومكنز الموضوعات العربية .

كما ذكر بعض الخدمات الإضافية وهى :

- تقسيمات جديدة للكتب .

- قائمة بنتائج البحث والتصفح .

- الهوامش والتعليقات تظهر مصاحبة للنص .

- الربط بعناصر مساعدة (فيديو ، ...) .

- عرض المسار الذي يوصل لصفحة العرض .
- عرض البيانات البليوجرافية المصاحبة لكل صفحة ، ثم تعرض لكيفية بناء مكتبة رقمية ؛ حيث لخص آليات هذا الموضوع في :
أن يكون الكتاب في صورة رقمية أو
- القراءة الآلية عن طريق المسح الضوئي . Scanning
- التكشيف ، التدقيق النحوي والإملائي .
- قاعدة البيانات .
- ثم عقيبت أ.د. أمنية صادق على المتحدثين في ورشة العمل ؛ حيث ذكرت أن خدمات المعلومات في المكتبات الرقمية مستمرة ٢٤ ساعة يومياً لمدة ٧ أيام في الأسبوع .
- وأن المكتبة الرقمية ليست تحويلاً للكتب أو المخطوطات للصورة الرقمية فقط ، وإنما هو بعد معرفي متكامل .
- كما ذكرت أن القائمين على الدولة مهتمين بهذه الجزئية والدليل على ذلك اهتمام وزارة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بتغذية جميع الهيئات والمؤسسات بالأجهزة والبرمجيات ...
- وقد أشارت أ.د. أمنية صادق إلى أن وجود اللغة العربية على الإنترنت ضرورة ، وأنه يجب النظر لخريطة العالم حتى نرى كم المستفيدين من وجود اللغة العربية على الإنترنت ، كما علق أ.د. رفعت هلال وبين أن الورشة هي جزء من منظومة تقودها دار الكتب ، وأن المطلوب هو المكتبة الوطنية الرقمية .